

القسم الرابع : منتجات الإيداع

الفرع الأول: الودائع الادخارية:

تعتبر هذه الودائع بمثابة عملية توفير وادخار حقيقية نظرا لمدة إيداعها في البنوك والعاقد المنتظر منها. كما أن أصحاب هذه الودائع يحصلون على فوائد معتبرة تعتبر عوائد توظيف حقيقية للأموال ، وتعكس الطبيعة الادخارية لهذه الودائع . ومقابل هذه التكلفة التي تعتبر مرتفعة نسبيا بالنسبة للبنك مقارنة بما يدفعه مقابل الودائع لأجل مثلا ، فإنه يضمن بقاء هذه الأموال بحوزته لفترات طويلة ، الأمر الذي يفتح أمامه المجال لاستعمالها في منح القروض ذات الأجل الطويل.

والملاحظ أن الودائع الادخارية، و الودائع لأجل أقل تجانسا من الودائع الجارية ، فهي متعددة ومتنوعة و تأخذ أشكالا عديدة . والعامل المشترك بينها هو حصولها على عائد. يتمثل في سعر الفائدة . و هذا الأخير تتوقف قيمته على عدة عوامل من أهمها مستوى السوق النقدي ،وسياسة البنك المركزي و سعر الخصم ، السياسة الحكومية ، حجم السيولة ، حالة الأسواق الخارجية ، مدة الوديعة ، حجم الوديعة ، شخصية المودع ،تقلبات العملة ومعدلات التضخم.

ومن أهم صور هذه الودائع دفاتر التوفير والادخار وهي أكثر صور الودائع الادخارية انتشارا في البنوك التجارية. و يقوم بها الأفراد دون الشركات والمؤسسات. وطبيعة هذه الودائع تجمع بين الحساب الجاري والعاقد في نفس الوقت فلا يوجد لها أجل محدد. وعمليا تكون عملية الإيداع هنا متكررة. وتضاف العمليات الإيداعية التالية إلى قيمة الوديعة الأصلية . كما يمكن أن تكرر أيضا طلبات السحب. إذ يمكن سحب الوديعة أو جزء منها عند طلب المودع.

لفرع الثاني : الودائع لأجل :

هي تلك الودائع التي يضعها أصحابها في البنوك لفترة معينة، ولا يمكن لهم سحبها إلا بعد انقضاء هذه الفترة و تقديم إخطار للبنك بتاريخ السحب. فالوقت يعتبر إذا عاملا تصنف على أساسه هذه الودائع، وتميزه عن غيرها. فهي ليست ودائع جارية تماما بحكم العقوبات والشروط التي تعترض صاحبها أثناء عمليات السحب بالإضافة إلى أنها تبقى بحوزة البنك لفترة ما تكون محل اتفاق بين الطرفين. وهي كذلك ليست ودائع ادخارية بالمعنى الدقيق لهذا المفهوم، نظرا لأن بقاءها بالبنك لا يكون في العادة لفترات طويلة .

وعلى هذا الأساس ، تعتبر الودائع لأجل من التوظيفات السائلة قصيرة الأجل. فهي تجمع بين خاصيتي التوظيف و السيولة . فخاصية التوظيف تعطي لصاحبها الحق في الحصول على عائد في شكل فائدة ، بينما خاصية السيولة تعني أن المدة التي تبقىها الوديعة في البنك ليست بالطويلة ، بالإضافة إلى وجود إمكانية سحبها في أي وقت ولكن بعد استيفاء بعض الشروط الضرورية مثل الإخطار المسبق و احتمال تحمل فائدة سلبية على أساس المبلغ المسحوب.

ويعتبر هذا النوع من الودائع من بين العناصر الأساسية ، مثلما هو الشأن في الودائع الجارية ، التي تمكن البنك من إنشاء نقود الودائع . ويكفي البنك أن يحصل على وديعة من هذا النوع لكي يوسع من قدراته الإقراضية بشكل أكبر من الوديعة ذاتها.

وتأتي أهمية هذا النوع من الودائع من كونها توفر استقراراً أكبر لعمليات المصرف التجاري، إذ بإمكانه التصرف باطمئنان في أموال هذه الودائع.

ملاحظة :

إن نسبة الفائدة . كحافز للإدخار. التي تعرضها البنوك لقاء الودائع لأجل هي أعلى من الفائدة على ودائع التوفير الجارية. والسبب هو أن إرتباط ودائع الأجل بمواعيد محددة معروفة مسبقاً يعطي البنك الحرية في إعادة استخدامها (بأن يقرضها للغير) وبالتالي فهو مستعد لأن يكافئ على هذه الحرية بزيادة الفائدة على إيداعها لديه، في حين أن ودائع التوفير الجارية لا تعطي نفس الحرية للبنك باعتبارها جارية أي مستحقة الطلب في أي وقت.

الفرع الثالث: سند الصندوق

هو سند للدين مدر لفوائد. يتم تسليمه مقابل إيداع أموال، في فترة محددة مسبقاً. مع الحرية في اختيار بين الفوائد المحسوبة مسبقاً (المحسوبة والمؤداة مسبقاً أو المحسوبة لاحقاً) (المؤداة عند حلول أجلها). ويمكن أن يكون سند الصندوق اسمياً (يحمل الإسم العائلي والشخصي على السند) أو لحامله باسم شخص آخر مستفيد من مزاياها انها قابلة للتحويل من يد ليد أو عبر التظهير او حتى الرهن.

الفرع الرابع: شهادات الإيداع القابلة للتداول

وهناك صورة أخرى لتلك الودائع تتمثل في شهادات الإيداع أو شهادات متنوعة ذات طبيعة ادخارية. وهي عبارة عن سندات تصدرها البنوك التجارية لأجل معين أو غير معين. ويحصل عليها عادة الأفراد والمشروعات، لما تحققه من عائد مجز . ولا يمكن لمالكي هذه الشهادات أن يسحبوا أموالهم، أي استبدال الشهادات بقيمتها النقدية، قبل فترة زمنية معينة. وهي تصدر بقيمة محددة و إجمالية . وبعض نوعيات هذه الشهادات تقبل المفاوضة و البيع في السوق النقدية.

وهي تلك الشهادات التي تصدرها البنوك التقليدية والتي يمكن لحاملها التصرف فيها بالبيع أو التنازل كما يمكنه الانتظار حتى تاريخ الاستحقاق. وتعتبر من أدوات الدين التي تقوم البنوك التقليدية ببيعها إلى المدخرين، وتدفع عليها فوائد **محددة وعلى فترات دورية** وعند الاستحقاق يتم دفع قيمتها بالكامل . إن معدلات الفائدة المدفوعة على شهادات الإيداع أعلى بقليل من تلك المدفوعة على سندات الصندوق وذلك يرجع إلى أن **درجة المخاطرة في شهادات الإيداع أكبر والقدرة على تسويقها أقل** مقارنة بسندات الصندوق. وهي من المجالات المناسبة للبنوك التقليدية حيث أن الاستثمار فيها يحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة وفي فترات زمنية قصيرة تتناسب مع حاجة هذه البنوك إلى السيولة.

ملاحظة : الفرق بين شهادة الإيداع والودائع لأجل: شهادة الإيداع هي استثمار مرتبط بتواريخ استحقاق محددة تكون في العادة طويلة الأجل ولا يمكن سحبها قبل تاريخ الاستحقاق. الودائع لأجل هي استثمار قصير الأجل بأسعار فائدة أقل من شهادة الإيداع ولكن مع امكانية كسر الوديعة عند الحاجة.